

بسم الله الرحمن الرحيم



NiCST

مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا
National Information Center for Science & Technology

**الخطة الاستراتيجية
لمركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا
2026-2022**

تشرين اول 2021

المحتويات

الصفحة

1. مقدمة 3
2. التحليل الرباعي للوضع الراهن لإنشاء المركز SWOT 4
3. تحليل أصحاب العلاقة 7
4. مصادر البيانات حسب الجهات المنتجة 8
5. إطار وآلية عمل مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا 10
6. منهجية إعداد استراتيجية مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا 13
7. التوجه الاستراتيجي لمركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا ومرتكزاتها 15
8. خطة عمل تنفيذ الاستراتيجية والإطار الزمني للتنفيذ 15
- 1.8 الأنشطة الآتية 15
- 2.8 الأنشطة قصيرة الأجل 1-3 سنوات 16
- 3.8 الأنشطة ذات المدى المتوسط والطويل (3-5 سنوات) 19
9. المتابعة والتقييم وضمان الجودة 20
10. الهيكل التنظيمي لمركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا 21

1. مقدمة

تشكل المعرفة المستندة إلى البيانات والمعلومات الدقيقة الأساس لتمكين صانعي القرارات من تحديد أفضل الاختيارات والأولويات ووضع الأهداف والسياسات المناسبة على المستوى الوطني أو المؤسسي، كما تساعد في متابعة وتقييم مدى التقدم الحاصل في تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي المساهمة الفاعلة والكافية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستدامة. كما أن تمكين المخططين من الوصول إلى المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، يمكنهم من حسن استخدامها واستهداف الحاجات الأساسية للمواطنين من الخدمات الحكومية من مدارس ومستشفيات وغيرها.

يتسم عصر العولمة والرقمنة والانفتاح بزيادة حجم البيانات والمعلومات وتعدد مصادرها واختلافها، وزيادة الحاجة إليها في عمليات التخطيط واتخاذ القرار، لذا أصبح لزاماً إعادة الثقة بنظام المعلومات الوطني ليكون المرجع الرئيسي للمخططين وصانعي القرار في القطاعين العام والخاص.

ولتحقيق ذلك، تظهر الحاجة لإنشاء مؤسسة عامة تجدد الثقة بالنظام الإحصائي ونظام المعلومات، وتتولى التنسيق بين المؤسسات المنتجة للمعلومات وتساهم في تطوير المعارف المستندة إلى المعلومات الدقيقة والأدلة والبراهين التي تشكل ركيزة أساسية لأصحاب القرار في الوزارات والمؤسسات العامة وقطاع الأعمال.

وقد جاء إنشاء المركز الوطني للمعلومات بهدف تطوير نظام متكامل للمعلومات الوطنية يضمن انسياب المعلومات للمخططين ورسمي السياسات في القطاعين العام والخاص، ويسهم بملء الفجوة بين المعروض من المعلومات والمطلوب منها وفقاً للاحتياجات الوطنية والمؤسسية، وذلك من خلال التنسيق بين مؤسسات هذا النظام من جهة، ورفع قدراتها وإمكانياتها البنيوية والتحليلية من جهة أخرى، بحيث يضمن النظام وصول المعلومات والمعارف إلى صانعي القرارات لتمكينهم من وضع الخطط والسياسات المناسبة واتخاذ القرار السليم.

ولمأسسة عمله، فقد تبنى المركز استراتيجية للفترة 2022-2026 بهدف تحديد خارطة الطريق لعمل المركز ورسم رؤيته والوسائل التي يتم استخدامها لتحقيق أهدافه. وتتناول الاستراتيجية تحليلاً للوضع الراهن باستخدام التحليل الرباعي SWOT ، أي تحليل ناصر البيئة الداخلية (القوة والضعف) والبيئة الخارجية (الفرص والتهديدات)، وتحليل أصحاب العلاقة في نظام المعلومات الوطني وذلك للتعرف على أدوار مختلف الأطراف بالنظام والعلاقات فيما بينهم، إضافة إلى ذلك تتناول الاستراتيجية مصادر البيانات حسب الجهات المنتجة لها، كما تتناول أبرز محاور عمل ومهام مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا، إلى جانب ذلك وثقت الاستراتيجية منهجية أعدادها والمرتكزات التي استندت إليها، كما تناولت الاستراتيجية التوجه الاستراتيجي للمركز والوسائل لتحقيق الأهداف، وكذلك تتناول الاستراتيجية خطط وبرامج تنفيذ خطة العمل للفترة من 2022-2026 وفقاً للأهداف الوطنية والاستراتيجية. إلى جانب ذلك تناولت الاستراتيجية آلية المتابعة والتقييم بهدف تحقيق الأهداف ضمن الإطار الزمني

المحدد واجراء المراجعات اللازمة، وفي الجزء الأخير تتناول الهيكل التنظيمي المقترح لتمكين المركز من أداء مهامه الوظيفية.

2. تحليل الوضع الراهن لإنشاء المركز SWOT

ان التخطيط الاستراتيجي وسيله مهمة لرسم التوجه المستقبلي وتحديد الانشطة والبرامج اللازمة لعمل نظام المعلومات الوطني بكفاءة وفعالية وتلبية احتياجات المخططين من المعلومات والمعارف، كما يتوقع ان تسهم الاستراتيجية في متابعة وتقييم التقدم في مجال تنفيذ الأنشطة المحددة في خطة تنفيذ الاستراتيجية، وكذلك القيام بعمليات المتابعة والتقييم واجراء التعديلات اللازمة على الخطة إذا اقتضى الامر.

ويشكل نظام المعلومات الوطني عنصراً أساسياً لعمليات التخطيط على المستوى الوطني والمؤسسي، كما انه يوفر الفرص والامكانيات والأدوات وفضل الممارسات للوصول الى المعلومات الدقيقة والموثوقة اللازمة لرفد آليات دعم اتخاذ القرار، إلا ان تطوير هذا النظام لخدمة اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد على توفر الأطر التشريعية والتنظيمية ومدى قدرة المركز على توفير متطلبات خدمة المستخدمين وصناع القرار، هذا الى جانب توفر عناصر الاستقرار للبيئة الاقتصادية والسياسية، كذلك توفر الموارد المالية والكوادر البشرية المؤهلة لتمكين المركز من تنفيذ واجباته ومهامه التي حددها النظام.

فعلى الصعيد التشريعي، يشكل قانون المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا لعام 1987، الفقرة (أ) من المادة (7) المرجع القانوني لإنشاء المراكز المتخصصة، ومنها مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا، وعليه فإنه وفقاً لهذا القانون أصدر مجلس الوزراء الموقر النظام رقم (63) لسنة 2021 "نظام المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا" والذي حدد أهداف المركز ومهامه وواجباته.

اما في الجانب الإداري، فيشكل دعم المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم مصدراً لتوفير الدعم الإداري والمالي لتأسيس المركز، علاوة على مشاركة ممثلي القطاعين العام والخاص والمؤسسات الأكاديمية في عضوية مجلس الإدارة حافظاً إدارياً وفنياً لعمل المركز.

وفي الجانب الفني، يشكل قيام مجلس ادارة المركز بمناقشة الاستراتيجية والسياسات العامة وكذلك إقرار الهيكل التنظيمي والسياسات العامة الخطوة التمهيديّة على طريق تأسيس المركز وصولاً لتحقيق أهدافه.

أما في الجانب المالي، فان قيام المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بتخصيص 100 الف دينار من مخصصاته للعام 2021 للمركز يعتبر خطوة بالاتجاه الصحيح، تمكن المركز من تجهيز البنية الأساسية وشراء المستلزمات الأساسية لبدء العملية التحضيرية، الا أن التحدي يبقى في استمرار توفير الموارد المالية الكافية للبنية التحتية والأجهزة والبرمجيات وتغطية تكاليف الكادر البشري الذي يتولى إدارة وتنفيذ مهام المركز.

التحليل الرباعي SWOT (عناصر البيئة الداخلية والخارجية)

عناصر البيئة الداخلية

المحور	عناصر القوة	عناصر الضعف
الإطار التشريعي والتنظيمي	وجود تشريعات تنظم عمل المركز: قانون المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا ونظام مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا.	عدم تطبيق معايير إحصائية دولية في جمع البيانات الإحصائية ونشرها في معظم مؤسسات النظام الإحصائي.
	وجود جدوى ومطالبات عامة لتأسيس مؤسسات متخصصة في مجال التحليل والمعلومات.	الحاجة لوجود إطار لتنسيق العمل بين المؤسسات في مجال المعلومات والتحليل ورفع وتطوير قدرات هذه المؤسسات وهذا ما يبرر انشاء مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا.
	وجود مؤسسات أكاديمية ومراكز أبحاث تبدي اهتماماً بدعم المركز.	
	دعم سياسي وحكومي لتأسيس المركز.	
إنتاج البيانات والمعلومات وتغطيتها والعلاقة مع المنتجين	وجود مجلس إدارة ممثل بالعديد من المؤسسات العامة والخاصة.	
	اعتماد بعض المؤسسات منهجيات دولية متعارف عليها في إنتاج البيانات وتحليلها ونشرها	- افتقار بعض المؤسسات المنتجة لمنهجيات متعارف عليها. - عدم الالتزام بمواعيد نشر محددة مسبقاً. - عدم الرغبة في مشاركة البيانات مع غيرها.
العلاقة مع المستخدمين للمعلومات	امتلاك بعض المؤسسات للتقنيات في مجال تحليل البيانات	افتقار بعض المؤسسات الى التقنيات والاساليب التحليلية
	امتلاك عدد من المؤسسات لقواعد البيانات الخاصة بها	صعوبة الوصول الى قواعد البيانات والمعلومات في الوقت المناسب
	امتلاك عدد من المؤسسات لقواعد بيانات الكترونية والتزام النشر بالموعد المحدد.	افتقار بعض المؤسسات الى البنية التحتية الالكترونية.
الموارد البشرية المؤهلة	امتلاك بعض المؤسسات كوادر بشرية مؤهلة	عدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة لدى المركز عدم توفر الخبرة الكافية لدى المركز عدم توفر الخبرة والمعرفة الكافية في الكوادر
الموارد المالية	تخصيص المجلس الأعلى مبلغ من موارد لدعم المركز لهذا العام	المخصصات المالية المرصودة غير كافية لبناء وتشغيل النظام

العوامل الخارجية

المحور	الفرص	التحديات
العوامل السياسية	يشكل الدعم الحكومي دافعاً لتطوير نظام المعلومات الوطني.	لا زالت الثقة بالبيانات والمعلومات بحاجة الى تعزيز.
	تشكيل اللجنة الملكية للإصلاح السياسي، والانتهاج من اعمالها، يشكل دافعاً لتطوير نظام المعلومات الوطني. لدى صانعي القرار السياسي دافعاً لتطوير ودعم النظام	لا زالت مخرجات النظام التعليمي في مجال المعلومات والتحليل المتعمق تراوح مكانها.
العوامل الاقتصادية	تشكل السياسات التي تتخذها الحكومة في الوقت الراهن، وإقرار حزمة اوليات الحكومة فرصة لتطوير نظام المعلومات، كداعم لعمليات التخطيط والتنفيذ والمراقبة للسياسات.	الوضع الاقتصادي الراهن قد يفرض تحدياً لنمو قطاع المعلومات.
العوامل التكنولوجية	برنامج الحكومة الالكترونية يشكل ركناً أساسياً في تطوير نظام المعلومات الوطني. الاعتماد على التطور الحاصل في الوسائل التقنية يساهم في تحسين جودة البيانات والمعلومات.	- تعدد مصادر المعلومات عبر مختلف وسائل التواصل التقني والاجتماعي، قد يؤدي الى تعارض في المعلومات في كثير من الاحيان. - ضعف قدرات بعض المؤسسات الفردية في التحليل والتوصل الى معلومات تساعد في عمليات التخطيط واتخاذ القرار السليمة.
	المساهمة في نشر البيانات والمعلومات لأكبر شريحة من المواطنين.	- ضعف الترابط والتشبيك بين المؤسسات العامة والخاصة في مجال تبادل البيانات والمعلومات، وبالتالي الحاجة للاستفادة من هذه المعلومات التكاملية في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات.
	وجود بنية تحتية متطورة لدى الحكومة في مجال تكنولوجيا المعلومات	مخاطر اختزان للبيانات والمعلومات
العوامل البيئية والامنية	الاستقرار البيئي والأمني يوفر فرصة لتطوير نظام المعلومات الوطني.	التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال المعلومات والتغيرات المناخية الكبيرة قد يساهم في التأثير على مدخلات واستقرار نظام المعلومات الوطني.

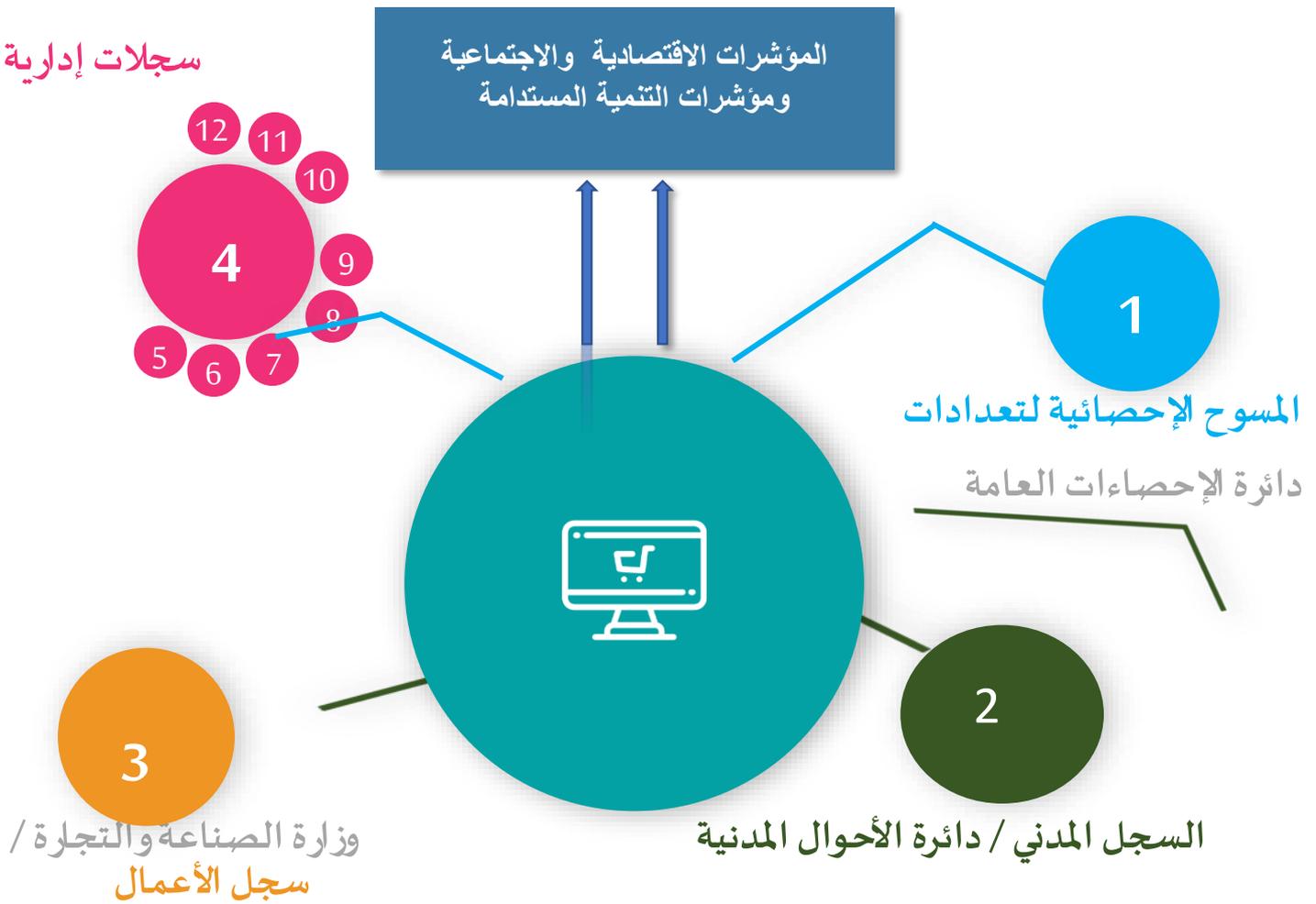
4. مصادر البيانات حسب الجهات المنتجة

تتعدد وتتنوع مصادر البيانات والمعلومات، سواء كان مصدرها البيانات الأساسية من المسوحات والتعدادات أو من المصادر الثانوية، أي من السجلات والمصادر الإدارية، كما تتعدد الجهات المنتجة للبيانات والمعلومات من مؤسسات إحصائية رسمية أو مؤسسات عامة لديها البيانات نتيجة لقيامها بتقديم خدمات عامة مثل دائرة الأراضي والمساحة، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، المؤسسات الخاصة، مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات ومراكز بحثية أو مصادر لها من مؤسسات دولية، الرسم التوضيحي (1).

رسم توضيحي (1)

المؤسسات الشريكة

سجلات إدارية أخرى



ولتغطية كافة هذه المصادر أطلقت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي 2018-2022، والتي تشكل عملاً مؤسسياً محكماً لتطوير البيانات الرسمية خدمة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، حيث بدأت المرحلة الاولى ب 12 مؤسسة، شملت المؤسسات التالية:

- وزارة الصحة
- وزارة الطاقة والثروة المعدنية
- وزارة النقل
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة العمل.
- وزارة الصناعة والتجارة والتموين/ سجل الاعمال
- وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
- وزارة البيئة
- البنك المركزي
- دائرة الإحصاءات العامة
- السجل المدني/ دائرة الأحوال المدنية
- إدارة الإقامة والحدود/ الامن العام

وكان يتوقع من هذه الاستراتيجية بناء القدرات وتمكين المؤسسات المعنية من توفير البيانات من السجلات الإدارية بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

ويتوقع في المرحلة الثانية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية تطويراً للنظام الاحصائي 2023- 2027 شمول عدد من المؤسسات الوطنية الأخرى وبما يمكن من استكمال تطوير النظام الاحصائي الأردني ومنها:

- وزارة المالية
- وزارة الزراعة
- المركز الجغرافي الملكي
- مؤسسة الضمان الإجتماعي
- غرف التجارة
- غرف الصناعة
- مؤسسات المجتمع المدني
- الجامعات الاردنية
- مراكز الأبحاث والدراسات

5. إطار وآلية عمل مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا

يهدف المركز إلى بناء وإدارة وتطوير نظام وطني متكامل للمعلومات والمعارف يشمل أنظمة معلومات قطاعية وفرعية ترتبط بشبكة وطنية متكاملة للمعلومات والمعارف، وفي سبيل ذلك يقوم هذا النظام بالمهام الفرعية التالية:

أ. التعاون مع المؤسسات والوحدات الإحصائية في الوزارات والمؤسسات العامة لتوحيد مفاهيم المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وذلك لمنع التعارض والاختلاف بالبيانات نتيجة لاختلاف مصادرها، وأيضاً لتسهيل عمليات المقارنات الدولية، ومعرفة أداء الأردن في هذه المؤشرات بالمقارنة مع الدول الأخرى.

ب. جمع البيانات والمعلومات وفقاً للاحتياجات الوطنية من مختلف المؤسسات وتصنيفها وتحليلها وربطها مع بعضها وعرضها بمختلف الوسائل المتاحة لتعظيم استفادة الجهات المستخدمة من المعلومات بالشكل المناسب.

ج. استكمال البيانات والمعلومات بالتنسيق مع كافة المنتجين والتنسيق مع ذوي المصلحة والشركاء الذين يحتاجون هذه المعلومات بحيث يتم توفيرها حسب طلب المستفيدين وليس فقط وفق ما هو متوافر أو ينشر من قبل المؤسسات المعنية.

ح. بناء نظام متكامل للمعلومات بحيث يربط كافة المؤسسات المعنية بشبكة الكترونية يضمن انسياب المعلومات إلى رسمي السياسات وصانعي القرارات والمخططين والمستفيدين في القطاعين العام والخاص.

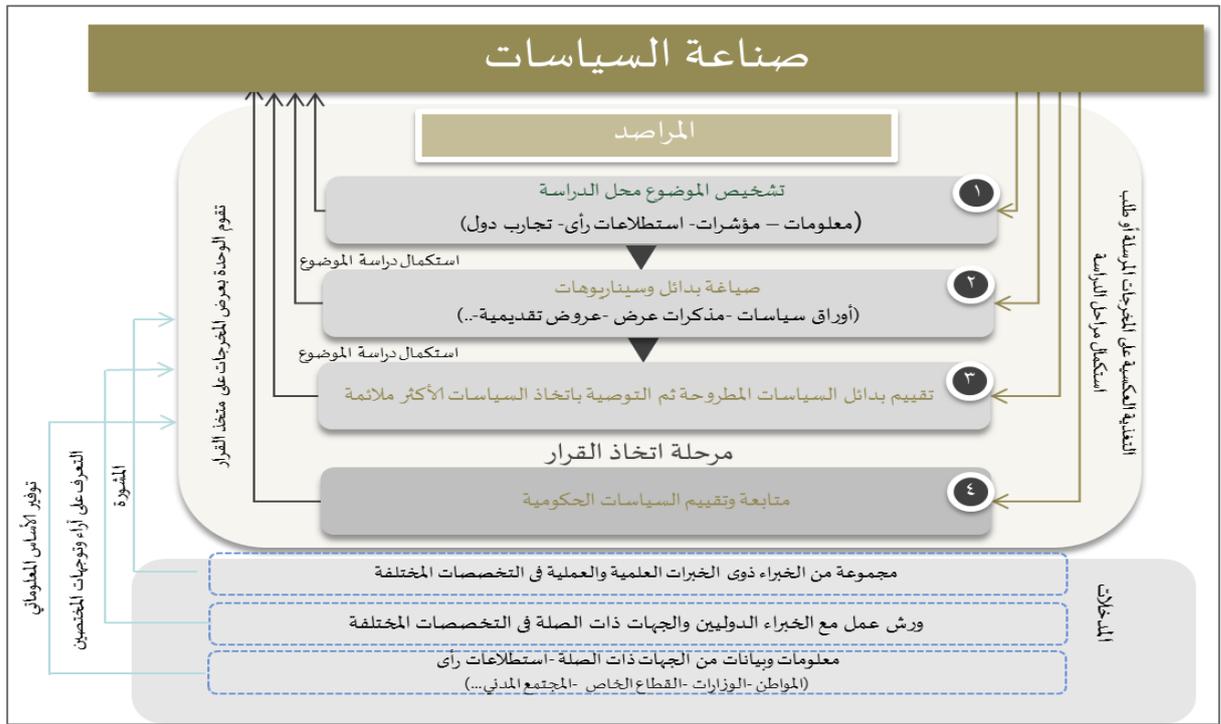
خ. تفعيل أدوات التحليل والبحث والتطوير باستخدام أفضل الوسائل العلمية والتقنية.

د. بناء القدرات التحليلية واستخدام أفضل الأساليب العلمية والتقنية لمعالجة البيانات والمعلومات وتصنيفها قطاعياً وطبقياً، وكذلك معالجة وتحليل البيانات الضخمة Big Data، واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي واستخراج النتائج التي قد تسد فجوة كبيرة في مجال المعلومات.

ذ. التوظيف الأفضل للمعلومات وربطها مؤسسياً ومكانياً وزمانياً وتوظيفها للإسهام بشكل فاعل في التخطيط التنموي وبما يتلاءم مع المصلحة العليا والامن القومي.

ر. القيام بدراسات متعمقة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية من خلال تشكيل فرق عمل من الخبراء والباحثين المتخصصين المحليين وبمشاركة خبراء من المؤسسات الإقليمية والدولية، وكذلك تنظيم ورش عمل أو مؤتمرات بهدف تشخيص المشكلات التي تواجه المخططين، كما قد تقتضي الدراسة المتعمقة للمشكلة تقديم اوراق علمية لتحديد البدائل والخيارات لرسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة، الرسم التوضيحي (2).

رسم توضيحي رقم (2)



ز. تمكين صانعي القرار من الاطلاع على نتائج الدراسات والتقارير وبما يساعدهم على وضع السياسات والخطط والبرامج واختيار أفضل البدائل المطروحة استناداً الى المعلومات الدقيقة ومتابعة تنفيذها بكفاءة وفاعلية.

س. تعزيز الثقة في البيانات والمعلومات الصادرة من الجهات المنتجة للبيانات نتيجة للدور الذي يقوم به المركز من المشاركة في توحيد المفاهيم والمنهجيات وفقاً للمعايير الدولية والتحقق من مدى دقة وانسجام البيانات والمعلومات باستخدام التقنيات الفنية والعلمية المتاحة.

ش. تطوير وتعميم استخدام أنظمة التبادل المعلوماتي الشبكي وذلك بتسهيل انتقال وتبادل المعلومات ونشرها سواء داخل الأجهزة والمؤسسات أو فيما بينها ومع عامة المواطنين، بما يسهم في تخفيض الكلفة على الأجهزة والمؤسسات المشاركة في النظام من جهة، وتسهيل انسياب المعلومات من جهة أخرى.

ص. توفير المعلومات الدقيقة التي تمكن من الدراسة العميقة للمشكلات في القطاعات الاقتصادية والفرعية والتعرف على الفرص والامكانيات والموارد المتاحة وتحديد الأولويات في مختلف القطاعات وتمكين صانعي القرار من وضع السياسات والخطط والبرامج استناداً إلى المعلومات الدقيقة ومتابعة تنفيذها بكفاءة وفاعلية.

ض. دعم المشاركة المجتمعية وأصحاب المصالح في القضايا التي تهمهم من خلال تمكينهم من المشاركة وابداء الرأي في المشاريع والبرامج والسياسات التي لها انعكاس مباشر او غير مباشر عليهم وبمشاركة صانعي السياسات والقرارات على مستوى الدولة وبما يمكنهم من توصيل صوتهم والتأثير في السياسات العامة.

رسم بياني رقم (3)



- ط. تطوير وإطلاق منصات حوارية للنقاش في القضايا العامة التي يتناولها عمل المركز وتهم المجتمع بهدف إثارة نقاش مجتمعي حول هذه القضايا وتقديم هذه المناقشات لصانعي القرار.
- ظ. توسيع المشاركة في تبادل المعلومات من خلال شبكات المعلومات المحلية والدولية، وتمكين المواطنين من الوصول الى المعارف والمعلومات والثقافات والخبرات المتاحة.
- ع. توفير المعلومات المتكاملة التي تساعد المستثمرين التعرف على المجالات والفرص الاستثمارية وكذلك التعرف على التشريعات الناظمة لها والميزات الممنوحة لهم.
- غ. دعم الإنتاج العلمي والمعرفي الإبداعي ومساعدة الباحثين والأكاديميين من خلال توفير المعلومات التي يحتاجونها للقيام بالدراسات والأبحاث التطبيقية.

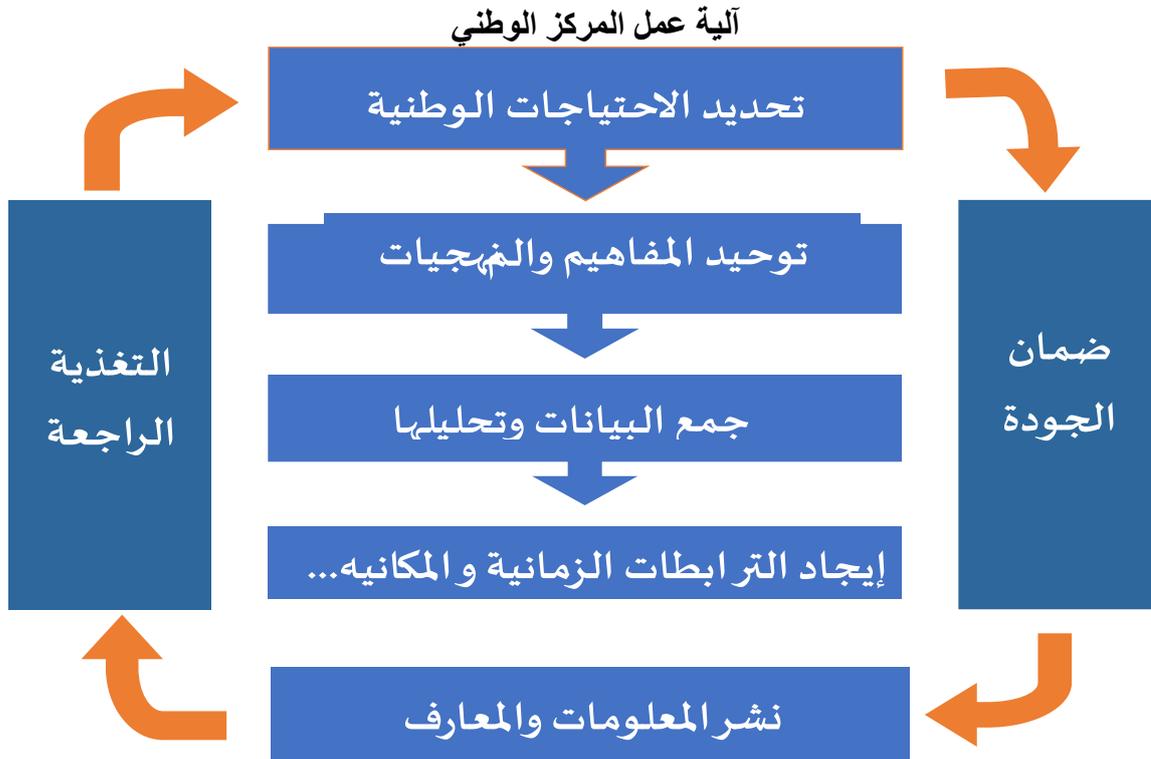
ف. دعم رجال الاعمال والمشاريع من خلال تطوير قواعد معلومات مرتبطة بمصلحة ومتطلبات بناء اقتصاد دوله عصرية متطورة، وتشجيع قيام أنشطة جديدة تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة تساهم في خلق مصادر دخل جديدة للمواطنين وترفع من مستوياتهم المعيشية.

ق. تنمية القدرات للكوادر البشرية وتطوير مهاراتهم في مجال المعارف المتخصصة من خلال اتباع أفضل عمليات التدريب والتأهيل النظري والتطبيقي.

ك. تطوير وإنشاء قاعدة بيانات للباحثين والعلماء الأردنيين داخل المملكة وخارجها ورصدها بما يخدم اهداف البحث العلمي والتطوير والابداع.

ل. توفير الدعم المعرفي على مستوى إقليمي من خلال المساهمة في توفير المعرفة لتطوير مشاريع على مستوى الإقليم في مجالات ذات أولوية في قطاعات المياه والطاقة والكهرباء والبيئة والتغير المناخي وغيرها.

رسم توضيحي (4)



6. منهجية إعداد استراتيجية مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا

بناءً على صدور نظام مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا، وقرار تعيين مدير المركز، فقد بدأت عملية إعداد مسودة استراتيجية المركز بمراجعة الوثائق التالية:

- قانون المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا رقم (3) لعام 1987 والأنظمة الصادرة بموجبه نظام مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا رقم (63) سنة 2021، الصادر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (7) من قانون المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.
- وثيقة خارطة طريق عمل مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا، مقدمة إلى الفريق الاستشاري الزمالي 2021/7/18.
- ورقة مفهوم حول "بناء منظومة معلوماتية شاملة كلمة سمو الأمير الحسن بن طلال المعظم حفظه الله / رئيس المركز بناء نظام شامل للمعلومات الوطنية: أولوياتنا في البحث والتطوير، المقدمة في الاجتماع التاسع والستين للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بتاريخ 2020/12/24.
- مراجعة الاستراتيجية الوطنية للإحصاء للأعوام 2008 – 2012 و 2018 – 2022.
- الاطلاع على التجارب الدولية في مجال مراكز المعلومات الوطنية.
- الاطلاع على فحوى مصفوفة الإصلاحات الحكومية 2018-2024. وكتب التكليف الملكية السامية للحكومات المتعاقبة.
- إعداد المسودة الأولى لاستراتيجية المركز وعرضها ومناقشتها في الاجتماع التمهيدي لمجلس ادارة المركز الذي عقد بتاريخ 2021/10/4. وقد تم اخذ ملاحظات أعضاء المجلس.
- إعادة النظر بالاستراتيجية في ضوء ملاحظات أعضاء المجلس، واعدادها بصورتها النهائية.

رسم توضيحي 5 مركزات بناء وتنفيذ الاستراتيجية



7. التوجه الاستراتيجي لمركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا .

التوجه الاستراتيجي للمركز يهدف الى بناء وتطوير نظام وطني متكامل للمعلومات والمعارف يركز على تطوير استجابة نظام المعلومات الوطني للاحتياجات والاستخدامات الوطنية والمؤسسية من المعلومات والمعارف بما يتوافق مع أفضل الممارسات الجيدة.

أ. الرؤية:

" توفير أفضل المعلومات والمعارف الموثوقة في الوقت المناسب."

ب. الرسالة:

" تطوير نظام معلومات يستند إلى جمع وتصنيف وتحليل البيانات وتحويلها إلى معلومات ومعارف تمكن صانعي السياسات من توظيفها في عمليات التخطيط وإدارة الموارد ودعم اتخاذ القرار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن الأولويات الوطنية".

ج. الأهداف الوطنية

يهدف مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا الى بناء نظام وطني متكامل من للمعلومات يشمل مجموعة من أنظمة المعلومات القطاعية وترتبط بشبكة وطنية للمعلومات تسعى لتحقيق اهداف وطنية عليا والتي من أبرزها: تحقيق معدلات نمو مستدامة.

د. الأهداف الاستراتيجية/ المؤسسية:

اما الأهداف المؤسسية التي يسعى المركز لتحقيقها فقد وردت في المادة (4) من نظام المركز رقم (63). والتي تشمل ما يلي:

1. جمع البيانات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والإبداع المرتبطة بعمل المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.
2. تحليل البيانات وتحويلها إلى معلومات.
3. إدارة المعلومات وتوظيفها للمعرفة للإسهام في تحقيق أهداف المجلس الأعلى.
4. توفير قاعدة معلومات علمية وبحثية تلبى متطلبات التنمية الفعلية.
5. التعاون مع الجهات الرسمية والخاصة التي تدير قواعد بيانات وبنوك معلومات داخل المملكة أو خارجها.
6. متابعة العلماء الأردنيين خارج المملكة ورصد بحوثهم وانجازاتهم العلمية بما يخدم أهداف البحث العلمي والتطوير والابداع.

8. خطة عمل تنفيذ الاستراتيجية والإطار الزمني لتنفيذ خطة العمل .

سيركز المركز في تحقيق أهدافه على أولويات تتفق وامكاناته من الموارد البشرية والبنية التحتية والموارد المالية والأجهزة والبرمجيات وتعاون المؤسسات العامة والخاصة بتوفير البيانات المطلوبة. وبشكل عام سيقوم المركز بتحقيق أهدافه على مراحل وفقا للاتي:

1.8. خطة العمل الانية (اول ثلاثة أشهر 2021/12-10)، المشاريع المقترحة الانية:

- أ. استقطاب الكوادر البشرية للعمل في المركز وبناء قدراتها وتأهيلها.
- ب. تقييم الحاجة للبنية التحتية والتقنية والبرمجيات واعتماد أي من البدائل التي سيتم اختيارها لتخزين البيانات والمعلومات سواء في قواعد التخزين الداخلية او السحابية.

ج. وضع خطة للتواصل والاتصال مع المؤسسات المنتجة للبيانات تهدف الى تعزيز التعاون مع الأجهزة الإحصائية الرسمية المنتجة للبيانات وتتضمن هذه الخطة ما يلي:

- تحديد وتطوير المفاهيم الإحصائية والمنهجيات وفق المعايير الدولية وخاصة مؤشرات التنمية المستدامة.
- الاتفاق على تحديد البيانات المطلوبة لغايات التحليل والنشر من حيث الشمول ومستويات النشر وغيرها.
- دراسة وتقييم مستوى البيانات في المؤسسات المنتجة للبيانات وإمكانية ربطها مع قواعد البيانات في المركز والمتطلبات الفنية.

الهدف الوطني للمركز: تحقيق معدلات نمو مستدامة

الهدف الاستراتيجي /المؤسسي: بناء القدرات الفنية وتجهيز البنية التحتية لعمل المركز

الإطار الزمني			الجهة المسؤولة	النشاط
شهر 12	شهر 11	شهر 10		
%25	%25	%25	المركز	- استقطاب الكوادر البشرية وتأهيلها - تقييم الحاجة للبنية التحتية والأجهزة وشبكات الاتصال ونقل البيانات والمعلومات وتجهيزها. - وضع خطة للتواصل مع المؤسسات المنتجة للبيانات.

2.8 خطة العمل قصيرة الاجل 1-3 سنوات، وتشمل ما يلي:

1. تطوير برامج تدريبية حول أساليب التحليل الاحصائي والقياسي للكوادر البشرية في المركز والمراكز البحثية.
2. تطوير أساليب عرض المعلومات الناشئة عن التحليل بمختلف وسائل العرض الممكنة للنشر ومنها منصات لنشر المعلومات.
3. تطوير آليات لتحليل البيانات وربطها مع متغيرات وابعاد أخرى.
4. مشاريع لتطوير البيانات والمعلومات وفقا لاحتياجات المستخدمين.
5. التعاون مع الجهات الرسمية والخاصة داخل المملكة أو خارجها التي لديها قواعد بيانات أو بنوك معلومات بما يحقق أهداف المجلس الأعلى في تنمية البحث العلمي والتطوير والابداع.
6. مشاريع بناء القدرات في المجال الاحصائي والتحليلي للمؤسسات والدوائر الإحصائية. وتشمل، البنية التحتية، الكوادر البشرية، البرمجيات والتطبيقات للتعامل مع البيانات والمعلومات.

7. التواصل والاتصال مع صانعي القرارات لتحديد الاحتياجات.
8. تطوير المركز كبيت خبرة إقليمي للمعلومات والمعرفة في مجالات ذات أولوية.
9. تطوير منصات للحوار والنقاش حول قضايا مهمة تواجه المجتمع.
10. التنسيق مع المراكز والمؤسسات والهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية البحثية والعلمية.
11. بناء قنوات اتصال بحثية بين الباحثين الأردنيين في المملكة ونظرائهم من خارجها في مجالات عمل المركز.

الهدف الوطني: تحقيق معدلات نمو مستدامة

الهدف الاستراتيجي/ المؤسسي: (1) جمع البيانات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابداع المرتبط بعمل المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وتحليلها وربطها زمنياً ومكانياً ومؤسسياً وتكوين قواعد معلومات.

الإطار الزمني			الجهة المسؤولة	النشاط
2024	2023	2022		
		دائرة الإحصاءات العامة، المركز الجغرافي الملكي البنك المركزي الاردني، وزارة الصحة	المركز	جمع البيانات من المؤسسات وربطها بالمركز
	وزارة النقل وزارة التربية والتعليم وزارة الصناعة والتجارة والتمويل دائرة الأحوال المدنية / السجل المدني		المركز	
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وزارة العمل وزارة الطاقة والثروة المعدنية			المركز	

الهدف الاستراتيجي / المؤسسي (2): تقرير الدور القيادي للمركز

الإطار الزمني			المشاركين	الجهة المسؤولة	النشاط
2024	2023	2022			
%25	%25	%25		المركز	تطوير برنامج تأهيل وتدريب وبناء القدرات للكوادر في المركز والمؤسسات الشريكة
%25	%25	%25		المركز	تطوير منصات لعرض المعلومات ونشرها
%25	%25	%25		المركز	تطوير قواعد بيانات للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ومؤشرات التنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي / المؤسسي (3): تقرير اليات التعاون والتنسيق المحلية والدولية:

الإطار الزمني			المشاركين	الجهة المسؤولة	النشاط
2024	2023	2022			
%25	%25	%25		المركز	التواصل مع صانعي القرار لتحديد الاحتياجات
%25	%25	%25		المركز	التنسيق وبناء علاقات دائمة مع المؤسسات والهيئات والمنظمات المحلية والدولية في مجالات عمل المركز
%25	%25	%25		المركز	بناء قنوات اتصال مع الباحثين الأردنيين ونظرائهم في الخارج في مجالات عمل المركز
%25	%25	%25		المركز	تطوير مشاريع تعاون وبناء قدرات مع المؤسسات الإقليمية والدولية

الهدف الاستراتيجي/المؤسسي (4): متابعة العلماء الأردنيين في الخارج ورصد ابحاثهم

الإطار الزمني			المشاركين	الجهة المسؤولة	النشاط
2024	2023	2022			
%100	%75	%50		المركز	تطوير منصة للعلماء الأردنيين خارج المملكة
10%	70%	%50			تطوير منصة للعلماء الأردنيين داخل المملكة
%75	%50	25			الاتصال والتواصل والتشبيك مع العلماء في الداخل والخارج.
%75	%50	25			نشر المعلومات الخاصة بالعلماء على المنصة

3.8 خطة العمل على المدى المتوسط والطويل (3-5 سنوات)، المشاريع المقترحة مشاريع تحليل متعمق للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية ومنها:

- القضايا السكانية والاسقاطات السكانية
- الهجرة واللجوء
- القوى العاملة ومواصفاتها والتشغيل واحتياجات سوق العمل والقوى غير العاملة ومواصفاتها
- مستويات الدخل والانفاق للأسر
- مستويات الفقر وبؤر الفقر موزعة جغرافيا
- الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر وغير مباشر
- النوع الاجتماعي والجنس
- القطاع الخاص
- الأداء المالي والمصرفي
- المالية العامة والمديونية
- الضرائب المباشرة وغير المباشرة
- الأسعار والتضخم
- التجارة الداخلية

- البنية التحتية
- الشباب
- المرأة
- التنمية السياحية
- التجارة الخارجية والتعامل مع العامل الخارجي

الهدف الوطني: تحقيق معدلات نمو مستدامة

الهدف الاستراتيجي/ المؤسسي: تعزيز الدور القيادي للمركز في مجال التحليل والدراسات المتخصصة للمركز

الإطار الزمني			الشركاء	الجهة المسؤولة	النشاط
2027	2026	2025			
%25	%25	%25	باحثين متخصصين ومراكز إقليمية ودولية ومراكز أبحاث	المركز	- دراسة متعمقة لقطاعات اقتصادية واجتماعية ذات أولوية -
%25	%25	%25		المركز	تأمين الدعم المعرفي على المستوى الإقليمي والدولي لقطاعات ذات أولوية كالمياه، والطاقة، والكهرباء والبيئة والتغير المناخي والهجرة
%75	%50	%25			

9. المتابعة والتقييم وضمان الجودة

تتضمن الاستراتيجية آليات للمتابعة وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتحقيق أهدافها من خلال مراقبة الأداء بصورة دورية. ويتولى هذه المهمة وحدة الرقابة الداخلية وفريق عمل متخصص، بحيث تقوم إدارة الوحدة برفع تقارير دورية لمدير المركز والذي بدوره يرفعها لمجلس الإدارة. كما تتولى وحدة الجودة وضع معايير لضمان جودة المنتجات الصادرة عن المركز، ومراقبة الالتزام بهذه المعايير.

10. الهيكل التنظيمي لمركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا

الهيكل التنظيمي رقم (6)

